

قضية

«انتفاضة» مطلبية، **و**ضد الفساد، **تنطلق اليوم في نقابة اطباء لبنان**. «المنتفضون» هم من **المعترضين على نهج «تغطية الهدر»** الذي ارتكبه النقيب السابق، **وعلى «تجاوزات»** المديرية الادارية للنقابة **ما ادعى الى فوضى مالية يدفع ثمنها الاطباء**. فهولاء لا يتعدى راتبهم التقاعدي الـ 600 الف ليرة، ولا يحظون بتغطية صحية بعد انتهاء خدماتهم، فيما يتكدس في صناديق النقابة نحو 190 مليار ليرة

«انتفاضة» في نقابة الأطباء

هدية فرفور

يُنقذ عدد من الأطباء وقفة احتجاجية أمام «بيت الطبيب» في بيروت، السادسة مساء اليوم، تزامنًا مع انعقاد جلسة مجلس النقابة، للمطالبة بتحسين المعاش التقاعدي والضمان الصحي للأطباء، واحتجاجًا على «الهدر والفساد واعتصاب قرار مجلس النقابة» الدعوة إلى الاعتصام جاءت في بيان أصدرته، ليل أمس، لجنة «الحراك المطليي - معا لقرار واحد» عقب اجتماع عقده لمناقشة الوضع المالي للنقابة. وتضمّ اللجنة عددا من

الراتب التقاعدي للطبيب الذي تدفعه النقابة لا يتعدى 600 الف ليرة شهريا

الأطباء غير الراضين عن الأداء المالي

لنقابيتهم. وكانت اللجنة قد دعت قبل أيام إلى مقاطعة العشاء السنوي الذي تقيمه النقابة في 28 الجاري، «لأن الدعوة تأتي في وقت يشكو فيه نقيب الأطباء من تسخ في اأموال صنادرِق النقابة الثلاثة (صندوق التقاعد، صندوق الإعانة والصندوق الإداري). و«الأهم لأن قرار تنظيم العشاء لم يصدر عن مجلس النقابة، بل عن المديرية العامة الإدارية المعيّنة خلأً للقوانين، وفي تجاوز لمصلحة مجلس النقابة»، وفق تأكيدات مصادر في «الحراك» لـ«الأخبار».

وتتركز الاعتراضات على تعيين ن.ح. (محسوبة على الخيار الوطني الحر) في منصب المدير العام الإداري من دون انتخابها من أعضاء مجلس النقابة، تحوُّفاً من تكريس هذا الاستئثار كقاعدة من شأنها المنس

تقرير

تلويث الليطاني: استجواب 72 مصنعاّ وادّعاء على اثنين

أمال خليل

بعقد القاضي المنفرد الجزائي في زحلة، اليوم، جلسة استجواب لمثّلين عن 35 مصنعا في قضاءي زحلة والبقاع الغربي مدعى عليها بجرم تلويث الليطاني، على أن يستجوب الخميس المقبل ممثلين عن 38 مصنعا في القضاءين بالتهمة نفسها، بناءً على دعوى الصلحة الوطنية لنهر الليطاني، فيما تقدمت المصلحة أمام النيابة العامة المالية، أمس، بإخبار جديد معطوف على إخبار سابق ضد كل من مصنع «البيان لبنان - كانديا» و«فسلخ توفيق سليمان» بعدما «فتت بالوثائق والصور أنهما لا يزالان يحولان مخلفاتهما ومياههما العادمة من دون معالجة إلى الليطاني»، وطالبت النيابة

العامة بـ«ملاحقة المخبر عنهم واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنعهم من تصريف النفايات السائلة ومخلفات المصنعين». وكان مقرراً أن يستمع إبراهيم أمس إلى صاحب معمل «ميموزا» وسام التنخوري، الذي أخلّى قاضي التحقيق في زحلة سبيله الجمعة الفأثت بكفالة بلغت مئة مليون ليرة بعد الادعاء عليه بتلويث نهر البردوني، وبحسب مصادر قضائية، حضر التنخوري الاستجواب، لكن ملفه القضائي لم يكن قد حوّل من قصر عدل زحلة إلى النيابة العامة المالية. ظروف الإفراج عن التنوري لا تزال تتفاعل. المصادر أشارت إلى أن كلاً من قاضي التحقيق والنائب العام الاستئنافي في البقاع «أجلا على التفتيش القضائي للتحقيق

معهما في ما أثير عن امتثالهما لضغوط سياسية للإفراج عن التنوري في غضون ساعات قليلة»، الشائعات عن «تورط عدد من نواب زحلة في التدخل لدى القضاء للإفراج عن التنخوري»، دفع المدير العام للمصلحة سامي علوية إلى توجيهه كتاب إلى رئيس لجنة الإدارة والعدل النيابية جورج عدوان، لـ«تذكير من يلزم بوجود احترام مقررات اللجنة بمبدأ فصل السلطات واستقلال السلطة القضائية»، ووقوف عند «إقدام نواب، منهم أعضاء في اللجنة، على التدخل لدى القضاء في ادعاء قدمته المصلحة ووزارة البيئة ضد أحد الموليين».

اللافت أن حضور التنوري إلى النيابة المالية تزامن مع زيارة وزير البيئة في حكومة تصريف



يأخذ المعترضون على النقيب الحالي التنطية على سلمه وعدم اتخاذ إجراء،ات حاسمة لتدارك الوضع المالي (مروان طحطم)

التمييزية ضد «المديرية الإدارية للنقابة وكل من يظهره التحقيق فاعلاً أو متدخلًا أو محرزًا»، بعد اكتشاف أوامر صرف وهمية تتعلق بنقبات عائلية في غير الوجهة المخصصة لها، حصلت أيام النقيب السابق انطوان البستاني.

ووفق تقرير مالي لشركة تدقيق استعانت بها النقابية، تقاضى عاملون في النقابة نحو 139 مليون ليرة بدل ساعات عمل إضافية في التقابة عام 2015، فيما تقاضى سابق النقيب السابق وحده نحو 36 مليون ليرة لقاء ساعات عمل إضافية، أي ما يوازي 178% من راتبه. كذلك، يُظهر مستند امر صرف بتاريخ 2015/11/30 أن نحو 13 ألف دولار اقتطعت من اموال النقابة لتغطية تكاليف إقامة البستاني في باريس لحضور مؤتمر علمي، يؤكّد أعضاء «الحراك» أنه ألغى حينها!

في جعبة المعترضين «ادلة ومستندات كثيرة» تُثبّت حجم الهدر في النقابة، ما أدى إلى عدم إجراء قطع حساب وامتناع الهيئة العامة عن إصدار براءات دمة منذ عام 2015. ويقز هؤلاء بان «غالبية عمليات الهدر جرت في عهد النقيب السابق»، لكنهم يتهمون النقيب الحالي بـ«التعطية على سلفه وعدم اتخاذ إجراءات حاسمة لتدارك الوضع المالي».

الصايغ، من جهته، أكد لـ«الأخبار» أن مجلس النقابة يصدد مناقشة مسألة براءات الذمة لتدارك أزمة النظام المالي السابق، مُكتفياً بالإشارة إلى أن النقابة «ملتزمة سقف القانون، وهي مع خيار الديمقراطية واحترام رأي الاكثرية»، ولفت إلى أن قرار تنظيم العشاء السنوي «لا يحتاج إلى قرار مجلس النقابة، بل إلى قرار يصدر عن مكتب النقيب، ويحمل توقيع المديرية العامة الإدارية، وهو مناسبة لشكر الموظفين، وليس مكلفاً ولا يؤثر في أموال الصناديق».

تلازمة المقاصد، وهي بالنسبة «جمعية خيرية إسلامية»، احتجزوا أمس في ثانوية حسام الدين الحريري، التابعة للجمعية في صيدا، واستخدموا وقوداً في «الواجهة» التي قوّرتها الإدارة مع أهاليهم على خلفية التأخر في تسديد الأقساط!

إدارة الثانوية نفّذت التهديد الذي وجهته قبل أيام إلى الأهالي المتخلفين عن الدفع بـ«ضرورة تسديد ما يتوجب عليكم (...)، وفي حال عدم التسديد نعتذر عن عدم استقبال ولدكم داخل الصف اعتباراً من الاثنين 2018/12/17». هكذا، احتجز عشرات التلامذة في قاعة للكتابة في المدرسة، وجرى الاتصال بأهاليهم لمراقبتهم إلى بيوتهم. إدارة المدرسة أكدت أن الإنذارات وُجّهت إلى المتخلفين عن الدفع عن العام الماضي، وليس عن هذا العام، بعدما تعهد المنذرون لدى كاتب العدل بدفع الأقساط، من دون أن يلتزموا.

وفيما علمت «الأخبار» أن المبلغ المتراكم على أحد أولياء الأمور يصل إلى 40 مليون ليرة، تحدّثت مصادر الأهالي عن «تكبيدنا، في مدرسة الحسام، العجز الذي تعانیه الجمعية في مدارسها الأخرى (...) كما ندفع ثمن تكفل المدرسة، بطلب من الثانية بيهة الحريري، بأبناء الموظفين في مؤسسة أوجيه الذين لم تغطّ أقساطهم».

وكانت الجمعية قد ربطت دفع الرواتب المتأخرة لنحو 700 معلم وموظف في مدارسها الأربع في المدينة («مدرسة حسام الدين الحريري»، «ثانوية المقاصد»، «مدرسة الدوحة» ومدرسة عائشة أم المؤمنين»،) بتحصيل متأخرات الأقساط التي تصل إلى نحو ثلاثة مليارات ليرة عن العام الدراسي الماضي والقسط الأول من السنة الجارية، في محاولة لوضع المعلمين على سلكة أو تقاضي الأهالي.

وقد صوّت المعلمون والموظفون في

تقرير

«شورى الدولة» ينتصر لـ«وادي لامارتين»

الجوابية لـ«مجلس الشورى» أنه «ينبغي رد المراجعة لأن القرار البلدي حاز أكثرية أصوات أعضاء المجلس (9 أعضاء من أصل 15 وغياب عضوين)، ولأن المدعين من دون صفة أو علاقة مباشرة بالبلدية، واقتداء المراجعة لخبرة فنية متخصصة»، وارتخز جواب البلدية على «عدم ثبوت الضرر الوارد في المراجعة، خصوصاً أن العقد استحوذ على موافقة أولية من وزارة البيئة، ذريعة الموافقة الأولية لوزارة السبخة، ودراسة الأثر البيئي التي تطرقت إليها «الأخبار» سابقاً، ردّ قرار الشورى عليها بمنح مهلة شهر لكل من وزارة البيئة وإدارة المعلقة بالقرار. وفي هذا السياق، لفت النائب السابق غسان مخيبر الذي شارك في تقديم الطعن إلى «أن الاستندات المطلوبة لن يستطيعوا تقديمها، والقرار فاتحة مقاربة مختلفة لإدارة النفايات في المن وغيرها كي لا تتحمل بلدة وزز منطقة باكلهيا»، لافتاً إلى أن «قرار الشورى جيد ومثال واضح على دور القضاء في إعادة التوازن للمنطق للعودة إلى الحلول البديلة المتوافرة في تنظيم إدارة النفايات».

إنشاء مشروع صناعي من النوع الثقيل»، كذلك استندت الجهة المستدعية إلى أن القرار البلدي إجاز التعاد بالتراضي مع شركة Bioener بيت مري» (تأسست في 9 أيار 2018 قبل شهرين من صدور قرار البلدية بالتعاقد معها)، وهي شركة غير مصنّعة لدى وزارة الأشغال أو الصناعة لتنفذ مثل هذه المشاريع وفق أحكام المرسوم رقم 3688 (المعلّق بشروط تحديد الاشتراك في تنفيذ بعض الصفقات العامة)».

في المقابل، أوردت الجهة المدّعى عليها، أي بلدية بيت مري، في لائحتها
